

مدى مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي في تحقيق العدالة الاجتماعية

- حالة الجزائر -

The extent to which the gross income tax contributes to achieving social justice

- Algeria case -

مرزان جلول*	د. أوكيل حميدة
مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية (الجزائر)	جامعة البويرة (الجزائر)
Dj.marzen@univ-bouira.dz	H.oukil@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2023/06/07 تاريخ القبول: 2024/12/19

● الملخص:

تعد الضريبة مصدر مالي رئيسي لبعض الدول إلا أن ظاهرة التهرب الضريبي قد ألحقت ضررا بهذا المصدر، حيث أصبحت هذه الدول من واجبها مراجعة نظامها الضريبي لمعرفة سبب هذا التهرب، لذا نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أسلوب الضرائب المعتمد في الجزائر خاصة الضريبة على الدخل الإجمالي، ومدى مساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تحديد العلاقة بين المتغيرين (الضريبة على الدخل الإجمالي والعدالة الاجتماعية)، وذلك بالاعتماد على الدراسات السابقة وتدعيمها بواسطة استطلاع رأي بعض الموظفين بمركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية CREAD، والتأكيد على المساهمة الفعالة للعدالة الضريبية في العدالة الاجتماعية، وقد كشفت الدراسة باستخدام المنهج الوصفي والأسلوب التحليلي على أن نظام الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر مازال متأخرا نوعا ما في الوصول إلى العدالة الضريبية، كما أن الضريبة على الدخل الإجمالي لها مساهمة ضئيلة في تحقيق العدالة في المجتمع، لذا قمنا في الأخير بتقديم توصيات واقتراح بديل إصلاحي من أجل السعي نحو تحقيق العدالة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الضريبة، العدالة الضريبية، الضريبة على الدخل الإجمالي، العدالة الاجتماعية.

● Abstract:

Tax is a major financial source for some countries, but the phenomenon of tax evasion has caused damage to this source, as these countries have become obligated to review their tax system to find out the reason for this evasion, so we aim through this study to shed light on the tax method adopted in Algeria, especially the tax on Gross income, and the extent of its contribution to achieving social justice by determining the relationship between the two variables (tax on gross income and social justice), based on previous studies and supported by a survey of the opinion of some employees at the Research Center in Applied Economics for Development (CREAD), And emphasizing the effective contribution of tax justice to social justice. The study, using the descriptive and analytical method, revealed that the gross income tax system in Algeria is still somewhat late in reaching tax justice, and the gross income tax has a small contribution to achieving justice in Society, so we finally made recommendations and proposed a reform alternative in order to pursue social justice.

Keywords: tax, tax justice, gross income tax, social justice.

إن لولي الأمر صلاحيات واسعة النطاق في تحقيق العدالة الاجتماعية ومنع الضرر وهذا ما يؤدي إلى التوازن الاقتصادي، وقد أشار الكاتب والأديب قطب إبراهيم حسين في مؤلفه (العدالة الاجتماعية في الإسلام) بأنه لن ندرك طبيعة العدالة الاجتماعية حتى ندرك التصور الشامل عن العلاقة بين الحياة والإنسان، العلاقة بين الفرد والدولة، العلاقة بين الجيل والأجيال، فموضوع بحثنا يتعلق بطبيعة العلاقة بين الفرد والدولة وهكذا يبدو أن هناك قيمة اقتصادية يحسب لها حسابها ويجعل منها وسيلة لتحقيق العدالة في المجتمع حين تتفاوت الأرزاق المالية بين الناس.

فالكثير من الاقتصاديين والباحثين أشاروا إلى ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية وقد ربطوها بأساليب التمويل التي تستعملها الحكومة مع شعبها، والتي من أهمها النظام الضريبي، ومما لاشك فيه أن أسلوب الضرائب هو أسلوب الأنظمة الاقتصادية غير الإسلامية وقد خضعت له أغلب الدول الإسلامية إن لم نقل كلها رغم الانتقادات على الصعيدين الأكاديمي والإعلامي.

والجزائر كباقي الدول استعملت الضريبة بمختلف أنواعها خاصة الضريبة على الدخل الإجمالي وهي مطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية لكسب ثقة شعبها واستبعاد التهرب الضريبي وعليه يمكن طرح إشكالية دراستنا كما يلي:

هل الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر ساهمت في تحقيق العدالة الاجتماعية؟

ولدراسة الإشكالية والإلمام بجوانب الموضوع قمنا بطرح السؤالين الفرعيين كما يلي:

- ما هو واقع الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر؟

- ما علاقة الضريبة على الدخل الإجمالي بالعدالة الاجتماعية؟

فرضيات البحث:

للإجابة عن إشكالية البحث، وعن السؤالين الفرعيين تم الاعتماد على الفرضيتين التاليتين:

- الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر شهدت العديد من الإصلاحات.

- توجد علاقة قوية بين نظام الضريبة على الدخل الإجمالي والعدالة الاجتماعية.

هدف البحث:

يهدف بحثنا بشكل أساسي إلى إبراز البديل في الإصلاح الضريبي لكسب رضا المجتمع واستبعاد التهرب الضريبي.

أهمية البحث:

- تحقيق العدالة الاجتماعية.

- تحقيق الاستقلال الاقتصادي بعدم الخضوع والتبعية للأنظمة الغربية غير المجدية.

المنهج المستخدم في البحث:

سعيًا للإجابة عن الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيتين من عدمهما تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وهذا من خلال التعريف بمصطلحات الدراسة، والاعتماد على الدراسات السابقة لجمع الحقائق والبيانات من أجل تحليلها وتفسيرها، وتدعيمها باستطلاع رأي

بعض موظفي مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي ومدى مساهمتها في تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من أجل إبداء بعض التوصيات والاقتراحات بشأن موضوع الدراسة.

الدراسات السابقة:

* محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010/2009. فقد توصل الباحث في الأخير أنه بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية من خلال المؤسسات الإدارية المختلفة، لم تبلغ الهدف المنشود، وذلك لعدم قدرة النظام الضريبي على الحد من التهرب والغش الضريبيين من ناحية، وعدم قدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية بمفرده من ناحية أخرى.

* بن موسى حمادي، الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد 36، 2015.

ركز الباحث في دراسته على فترة محدّدة وخلص بأن السلطات الفرنسية خلال هذه الفترة عملت على إخضاع معظم أنحاء الجزائر لسلطتها عن طريق اللجوء إلى فرض ضرائب وغرامات ثقيلة على المجتمع الجزائري من أجل إفقاره، وكان ذلك حرب اقتصادية قاسية مجحفة تتنافى مع مبدأ العدالة.

* كشيبي حسين، العدالة الضريبية كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد 01، 2021.

خلص الباحث من خلال دراسته إلى أنّ التشريع الضريبي الجزائري اهتم بمسألة العدالة الضريبية في السنوات الأخيرة ويتجلى ذلك في تأسيس الضرائب المختلفة حتّى تنعكس إيجابا على أفراد المجتمع من أجل تحقيق العدالة.

* بن شعيب نصر الدين، العدالة الضريبية في النظام الضريبي الجزائري، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 11، العدد 01، 2021. فقد خلص الباحث من خلال دراسته إلى أن الإصلاح الجبائي في الجزائر عملية معقدة تشمل جوانب سياسية، ثقافية، اقتصادية واجتماعية، ممّا يستدعي مراجعة شاملة واختيار بديل استراتيجي أفضل من أجل تعزيز النمو والمساواة في الحصول على الفرص الاجتماعية والاقتصادية، والعدالة الاجتماعية.

1. التعريف بمصطلحات الدراسة:

1.1 تعريف الضرائب:

الضريبة هي وسيلة التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التوازن الاقتصادي، وتوفير الشروط الضرورية لتحقيق التشغيل الكامل للموارد¹.

¹ ديبج ميلود، دروس في مقياس القانون الضريبي والمنازعات الضريبية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020/2021، ص 3.

يمكن تعريف الضريبة أيضا على أنها اقتطاع مالي يتحمله أشخاص طبيعيون ومعنويون حسب قدراتهم التساهمية وبدون مقابل بغية تغطية النفقات العمومية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية¹.

يتضح مما سبق أنّ الضريبة هي مبلغ مالي يدفعه الأشخاص للدولة حسب استطاعتهم بدون مقابل من أجل المنفعة العامة. والنظام الضريبي في الجزائر يتم تحصيل موارده من طرف السلطة العامة، ويتم تحديد قواعد حساب الضريبة وفرضها وتحصيلها وفقا لمجموعة من القوانين نذكر منها: (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قانون الضرائب غير المباشرة، قانون الرسوم على رقم الأعمال، ...).

2.1 العدالة الضريبية:

اختلف علماء المالية العامة في وصف العدالة الضريبية لأنها مثالية لا يمكن ربطها بمعيار موضوعي، بل تخضع للتقدير الشخصي فهي ذات مدلول غامض ومعقد².

يرى الدكتور رياض الشيخ أن العدالة في أبسط معانيها مفهوم فلسفي وأخلاقي وهو مرتبط بظواهر محددة من بينها ظاهرة توزيع الدخل، ظاهرة توزيع الثروات، ظاهرة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية³.

أما (Jacques Percebois) يعرف العدالة الضريبية على أنها الإنصاف في توزيع العبئ الضريبي حيث يتحمل كل واحد جزءه العادل⁴. مما سبق يمكن القول أن العدالة الضريبية تتمثل في توزيع العبئ الضريبي حسب المقدرة الاقتصادية للأشخاص.

3.1 الضريبة على الدخل الإجمالي:

المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2023 تنص على ما يلي: (تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى "الضريبة على الدخل الإجمالي" وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة)⁵. ومن نفس القانون، المادة 2 تنص: (يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخل الصافية للأصناف الآتية:

- أرباح صناعية وتجارية.
- أرباح المهن غير التجارية.
- أرباح فلاحية.
- الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية.
- عائدات رؤوس الأموال المنقولة.
- المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية.

¹ بومدين بكريتي، الجباية العادية كمصدر هام للإيرادات العامة في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، 2015، ص 305.

² زياد أحمد علي عرباشي، العدالة الضريبية من وجهة نظر أرباب الصناعات الفلسطينية في محافظات شمال الضفة الغربية، أطروحة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2008، ص 20.

³ المرجع نفسه.

⁴ بن شبيب نصر الدين، العدالة الضريبية في النظام الضريبي الجزائري، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 11، العدد 01، 2021، ص 420.

⁵ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الجزائر، 2023، المادة الأولى.

- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية والحقوق العقارية الحقيقية، وكذا تلك الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة.¹

4.1 العدالة الاجتماعية:

العدالة الاجتماعية هي منح كل شخص ما يستحقه.²

كما يمكن اعتبار العدالة الاجتماعية فكرة فلسفية مثلما هي فكرة دينية وقيمة اجتماعية ومبدأ أخلاقي، ومنها التداخل الشديد بين مفهوم العدالة الاجتماعية وعدد من المفاهيم الأخرى مثل المساواة وتكافؤ الفرص والتمييز والتهميش والعدالة الاقتصادية والعدالة القانونية والفقر والحرية، ومنها الاتصال الوثيق بين العدالة الاجتماعية والنظم الاقتصادية-الاجتماعية.³

تشير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) إلى أن العدالة الاجتماعية تبنى على مبادئ المساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة، ويستند تحقيق العدالة الاجتماعية إلى ثلاثة مبادئ توجيهية هي⁴:

- المساواة في الحقوق

- تكافؤ الفرص

- تكافؤ الظروف المعيشية لجميع الأفراد.

مما سبق يتضح أن العدالة الاجتماعية تتمثل في حفظ كرامة الإنسان وتقدير حالته الاجتماعية.

2. واقع الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر:

وضع الاقتصادي الإنجليزي (آدام سميث) في مؤلفه (ثروة الأمم) بعض القواعد أهمها (قاعدة العدالة أو المساواة في المقدرة التكاليفية)، حسب هذه القاعدة فإن كل الأفراد المكلفين بالضريبة ملزمون بدفع الضريبة، ولكن حسب مقدرتهم التكاليفية، ومن لا دخل له فهو معفى⁵، وقد أخذ بهذا المبدأ أغلب الدول وهذا ما نلمسه من خلال تطبيقهم للضريبة التصاعدية.

أشارت دراسات لجنة الأمم المتحدة إلى نقطتين هامتين هما⁶:

- المنظومة الضريبية في أغلب البلدان العربية تعاني من تحديات مشتركة، منها التهرب الضريبي، تدني القدرة الجبائية لأسباب إدارية من خلال عدم القدرة على ضبط الفساد، ضعف المتابعة والمساءلة.

- ارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة في عدد من البلدان العربية التي تضع عادة العبء على الشرائح الاجتماعية الأقل دخلا.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، المادة 2.

² مركز هردو، العدالة الاجتماعية في مصر، القاهرة، 2015، ص 6.

³ إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، أبريل 2014، ص 135.

⁴ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، دليل إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في السياسات الإنمائية، الأمم المتحدة، بيروت 2020، ص 20.

⁵ محمود جمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010/2009، ص 18-19.

⁶ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، مرجع سبق ذكره، ص 134.

في الجزائر كان الإصلاح الضريبي مصاحب للإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر مع بداية التسعينات من القرن الماضي حيث كان يهدف في البداية إلى تعزيز الحصيلة الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي لتحقيق أكبر إيراد ممكن للنهوض بالاقتصاد الوطني وإخراجه من الوضعية الصعبة التي كان يمر بها آنذاك، أما في السنوات الأخيرة اهتم التشريع الضريبي في الجزائر بالعدالة الضريبية في تأسيس الضرائب المختلفة حتى تنعكس إيجاباً على أفراد المجتمع¹.

لقد عرفت الضريبة على الدخل الإجمالي عدة إصلاحات وتغييرات منذ اعتمادها عام 1992 إلى يومنا هذا من سنة 2023، وقد شملت هذه التغييرات شرائح الدخل الخاضع للضريبة، ومعدلات الضريبة على الدخل الإجمالي كما يبينه الجدول رقم(1).

الجدول رقم (1): التطور التاريخي لنسب الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر

السنة	عدد الشرائح الخاصة بالدخل الخاضع للضريبة	معدلات الضريبة المطبقة (%)
1992	12	0، 12، 15، 19، 23، 29، 35، 42، 49، 56، 63، 70
1994	06	0، 15، 20، 30، 40، 150
1999	06	0، 10، 20، 30، 35، 40
2004	06	0، 10، 20، 30، 35، 40
2008	04	0، 20، 30، 35
2022	06	0، 23، 27، 30، 33، 35

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على:

- محمود حمام، النظام الضريبي وآثاره على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010/2009، ص 119-121.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة 104، الجزائر، 2022.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(1) أنه في كل سنة من السنوات المذكورة يكون تغيير إما في معدلات الضريبة، وإما في عدد شرائح الدخل الخاضع للضريبة أو قيمتها، وإما معا.

3. الجانب التطبيقي للدراسة:

إن الحكومة الجزائرية تسعى جاهدة عن طريق الإصلاحات الجبائية لتحقيق العدالة الضريبية وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية، وقد أكد في هذا الصدد العديد من الباحثين بصعوبة المهمة وفشل الإصلاح الضريبي في بلوغ أهدافه، وهذا ما شهدناه من خلال الدراسات السابقة. بعد الاطلاع على نتائج الدراسات السابقة قمنا بإعداد استطلاع رأي من أجل معرفة مدى مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي في العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال الزيارة الميدانية لمركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية CREAD، وقد تم اختيار هذا المركز لاختبار الفرضية الثانية نظرا لاحتوائه على أساتذة باحثين متخصصين في مجال الاقتصاد يفقهون في ميدان الضرائب والعدالة الاجتماعية، ولديهم معلومات سابقة في هذا المجال لإبداء رأيهم حول علاقة الضريبة على الدخل الإجمالي في الجزائر بالعدالة الاجتماعية. تمثلت عينة الدراسة في 45 موظف موزعة بطريقة عشوائية كما يلي:

¹ كشتي حسين، العدالة الضريبية كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 376.

- 23 موظف ينتمي إلى سلك الباحثين.

- 15 موظف ينتمي إلى سلك مستخدمي دعم البحث.

- 07 ينتمون إلى الأعوان المتعاقدون.

أما الاستطلاع فإنه يحتوي على محورين:

* المحور الأول يضم البيانات الشخصية الخاصة بكل موظف، ويتمثل في: (الجنس، العمر، الحالة العائلية، عدد الأولاد، صفة الموظف، مستوى المرتب الشهري دون احتساب المردودية).

* المحور الثاني خاص برأي الموظف حول الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والذي يتكون من ثلاث فقرات كالاتي:

- هل أنت راض بإخضاع مرتبك الشهري للضريبة على الدخل الإجمالي؟

- هل ترى أن الضريبة على الدخل الإجمالي المقتطعة من مرتبك الشهري متوافقة مع مرتبك الشهري؟

- ما مدى مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي في تحقيق العدالة في المجتمع؟

4. النتائج والمناقشة:

بعد جمع بيانات الدراسة، وبالاعتماد على برنامج SPSS و برنامج Excel من أجل تحليل البيانات ومعالجتها إحصائياً، تم استبعاد ثلاث بيانات مفقودة نظراً لمستوى مرتبهم الشهري الذي لا يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي (أي أقل من أو يساوي 30000 دج)، لذا تم الاعتماد على 42 موظف موزعة حسب الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2): توزيع عينة الدراسة حسب صفة الموظف

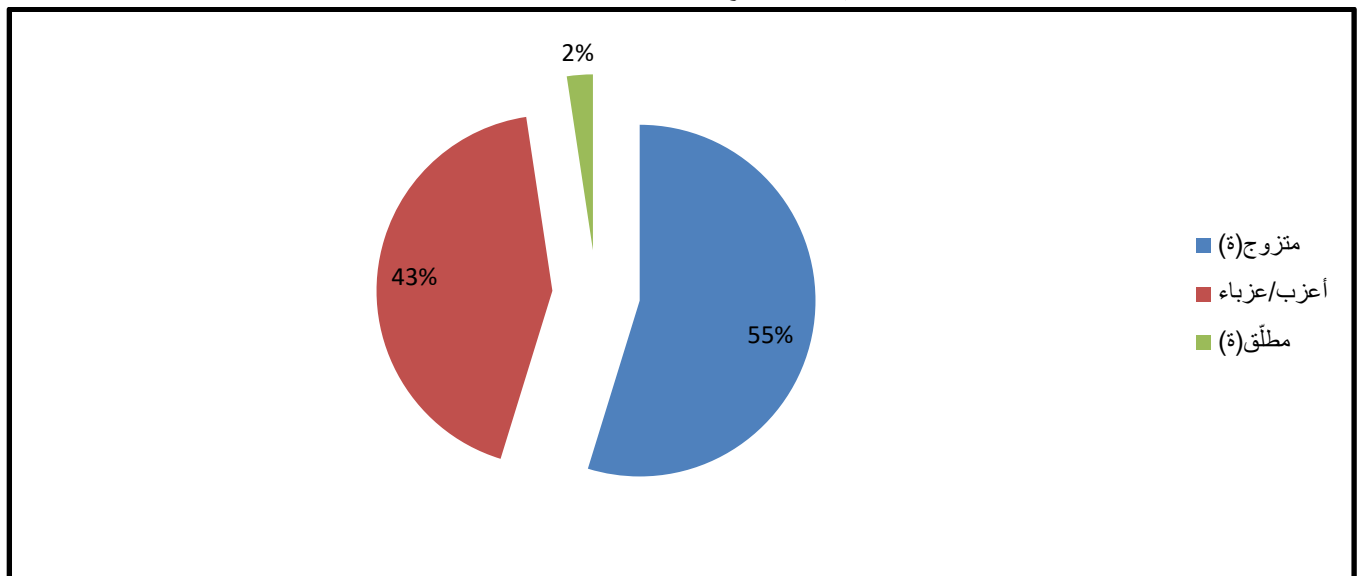
صفة الموظف	العدد	النسبة
سلك الباحثين	23	54,8%
سلك مستخدمي دعم البحث	15	35,7%
الأعوان المتعاقدون	04	09,5%
المجموع	42	100%

المصدر: مخرجات SPSS.

وهذا يعني أن عينة الدراسة تحتوي بنسبة كبيرة على باحثين متخصصين في مجال الاقتصاد.

أما بالنسبة للحالة العائلية فيمكن توزيعها حسب الشكل رقم (01) كما يلي:

الشكل رقم (01): توزيع عينة الدراسة حسب الحالة العائلية



المصدر: مخرجات برنامج Excel

نلاحظ من الشكل أن العينة تحتوي على 23 موظف متزوج، أي ما يعادل 55%، مما يدل على أن الأغلبية من أفراد العينة لها مسؤولية عائلية (أسرة).

وفيما يخص المرتب الشهري فقد تنوعت عينة الدراسة على جميع مستويات المرتبات الشهرية الخاصة بهذا المركز كما يوضحه الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3): توزيع أفراد العينة حسب المرتب الشهري

المرتب الشهري	الأفراد
أقل من أو يساوي 30000 دج	3
من 30001 دج إلى 60000 دج	17
من 60001 دج إلى 90000 دج	12
من 90001 دج إلى 120000 دج	8
أكثر من 120000 دج	5

المصدر: مخرجات SPSS.

بينما فقرات المحور الثاني الخاصة برأي الموظف حول الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) فقد تم تلخيصها في الجداول (4)، (5)، (6).

الجدول رقم (4): رأي الموظف حول الرضا بالضريبة على الدخل الإجمالي

الفقرة الأولى	الإجابات	التكرار
هل أنت راض بإخضاع مرتبك الشهري للضريبة على الدخل الإجمالي؟	راض تماما	1
	راض إلى حد ما	6
	محايد	2
	غير راض	16
	غير راض تماما	17
المجموع		42

المصدر: مخرجات SPSS.

نلاحظ أن موظف واحد فقط الذي أجاب بالرضا التام بإخضاع مرتبه الشهري للضريبة على الدخل الإجمالي.

الجدول رقم (5): رأي الموظف حول توافق الضريبة على الدخل الإجمالي مع المرتب الشهري

الفقرة الثانية	الإجابات	التكرار
هل ترى أن الضريبة على الدخل الإجمالي المقتطعة من مرتبك الشهري متوافقة مع مرتبك الشهري؟	متوافقة	0
	متوافقة إلى حد ما	4
	محايد	2
	غير متوافقة	18
	غير متوافقة تماما	18
المجموع		42

المصدر: مخرجات SPSS.

نلاحظ أنه ولا موظف يجيب بتوافق الضريبة على الدخل الإجمالي مع مرتبه الشهري.

الجدول رقم (6): رأي الموظف حول مدى مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي في تحقيق العدالة في المجتمع

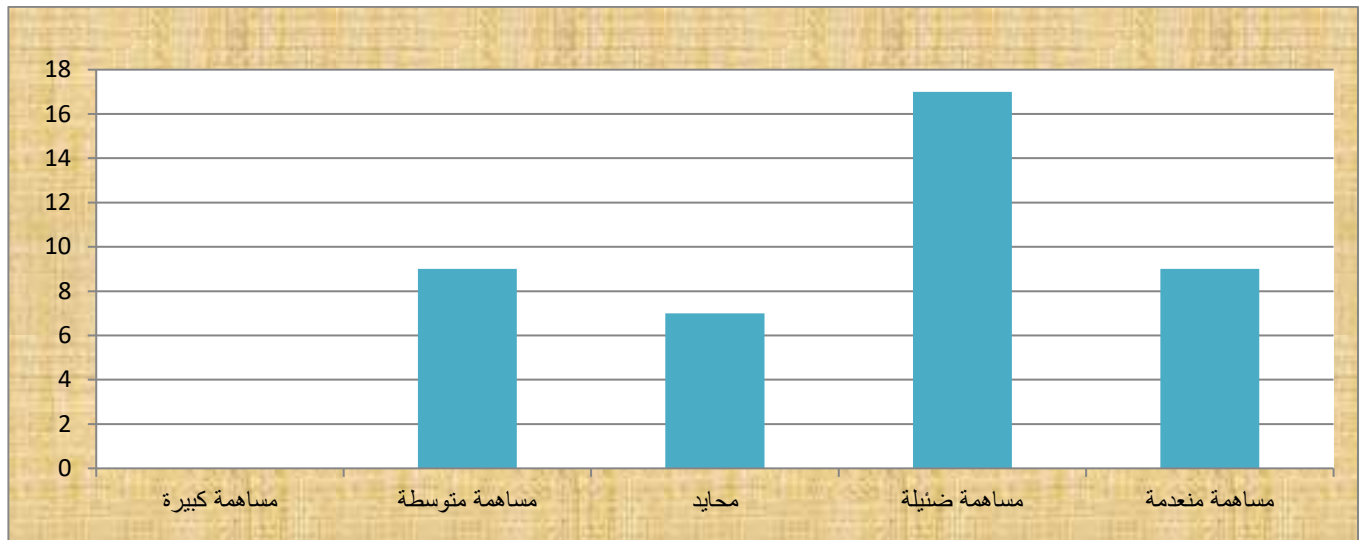
الفقرة الثالثة	الإجابات	التكرار
ما مدى مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي في تحقيق العدالة في المجتمع؟	مساهمة كبيرة	0
	مساهمة متوسطة	9
	محايد	7
	مساهمة ضئيلة	17
	مساهمة منعدمة	9
المجموع		42

المصدر: مخرجات SPSS.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (6) أنه ولا إجابة تدل على أن الضريبة على الدخل الإجمالي تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق العدالة في المجتمع.

ويمكن توزيع إجابات الفقرة الثالثة كما يوضحه الشكل رقم (02).

الشكل رقم (02): توزيع إجابات الموظفين حول مدى مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي في تحقيق العدالة في المجتمع



المصدر: مخرجات برنامج Excel.

نلاحظ من الشكل رقم (02) بأن أكبر نسبة من عينة الدراسة تؤكد على المساهمة الضئيلة للضريبة على الدخل الإجمالي في تحقيق العدالة في المجتمع.

وعند تلخيص هذه الفقرات الثلاث في جدول واحد للتعبير عن: (درجة الرضا، درجة التوافق، درجة المساهمة) عن طريق أداة من أدوات التحليل الإحصائي وهو المتوسط الحسابي، وذلك بتقييم إجابات الفقرات كما يلي:

الدرجة	1	2	3	4	5
الإجابات	غير راض تماما	غير راض	محايد	راض إلى حد ما	راض تماما
	غير متوافقة تماما	غير متوافقة	محايد	متوافقة إلى حد ما	متوافقة
	مساهمة منعدمة	مساهمة ضئيلة	محايد	مساهمة متوسطة	مساهمة كبيرة

فإننا نحصل على الجدول رقم (7) الذي يفسر مختلف إجابات عينة الدراسة.

الجدول رقم (7): قيم المتوسط الحسابي لفقرات المحور الثاني للدراسة

رقم الفقرة	الفقرة	الملاحظات	المتوسط الحسابي
الأولى	هل أنت راض بإخضاع مرتبك الشهري للضريبة على الدخل الإجمالي؟	42	2,00
الثانية	هل ترى أن الضريبة على الدخل الإجمالي المقتطعة من مرتبك الشهري متوافقة مع مرتبك الشهري؟	42	1,81
الثالثة	ما مدى مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي في تحقيق العدالة في المجتمع؟	42	2,38

المصدر: مخرجات SPSS.

نلاحظ أن المتوسط الحسابي الخاص بالفقرة الأولى محدد بـ: 2,00 ، أما الفقرة الثانية فقد حدد بـ: 1,81 ، بينما الفقرة الثالثة فقد قدر المتوسط الحسابي بـ: 2,38.

وهذا معناه أن جميع المتوسطات الحسابية أقل من متوسط أداة الدراسة المحدد بـ: 3 (أي درجة محايد).

ما يمكن استنتاجه من تحليل إجابات الاستطلاع هو:

- درجة رضا الموظف بإخضاع مرتبه الشهري للضريبة على الدخل الإجمالي (2,00)، فهذا يعني أن الموظف غير راض.

- درجة توافق الضريبة على الدخل الإجمالي مع المرتب الشهري (1,81)، معناه أنها غير متوافقة.
- درجة مساهمة الضريبة على الدخل الإجمالي في تحقيق العدالة في المجتمع (2,38)، فهي مساهمة ضئيلة.

5. اقتراح بديل من أجل الإصلاح الضريبي:

العدد الواحد والأربعون من التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عام 2021 يدعو إلى نقطتين هامتين:

- الأولى: مواصلة الإصلاحات الضريبية لتدارك القصور الذي تتسم به معظم الأنظمة الضريبية، والوصول إلى أنظمة ضريبية ناضجة تتسم بالكفاءة والعدالة، وتمنع التهرب الضريبي¹.

- الثانية: أي إصلاح ضريبي يجب أن يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحديد شرائح ضرائب الدخل والأرباح أخذاً في الاعتبار توزيع الدخل في المجتمع وقدرة الأفراد على الدفع، كما يجب ترشيد مستويات المعدلات الضريبية لتفرض في حدود عقلانية ومدروسة².

فالساسة الضريبية تتضمن عدداً من الاعتبارات التي يحمل كل منها انعكاسات مختلفة على حالة العدالة الاجتماعية، كما يمكن للدولة أن تختار مجموعة مختلفة من التدخلات الضريبية تكون أكثر توازناً فيما يتعلق بتحقيق ارتفاع في العائد الضريبي من جهة، وإعادة توزيع الدخل ما بين الشرائح الاجتماعية من جهة أخرى³.

والدخل المتاح هو إحدى الأوجه التي يتنافس عليها الاستهلاك والادخار مما يعني أنهما دالتان تنافسيتان، فالادخار يمثل قيمة ما تبقى من الدخل المتاح بعد الامتناع عن الاستهلاك⁴، حيث تشير النظرية الكينزية إلى الادخار بأنه ما تبقى من الدخل بعد طرح الاستهلاك ويرمز له بالرمز "S" كما يلي⁵:

$$S=Yd-C$$

إذا تكلمنا عن العلاقة بين الاستهلاك والادخار سيكون الادخار يعبر عن الفرق بين دالة الدخل ودالة الاستهلاك، وهذا يعني أنه توجد ثلاث حالات كالتالي⁶:

- الحالة الأولى: عند المستويات المرتفعة من الدخل يكون الاستهلاك أقل من الدخل وتكون قيمة الادخار موجبة.
 - الحالة الثانية: عند مستويات التعادل يكون الاستهلاك مساوي للدخل وتكون قيمة الادخار معدومة (لا وجود للادخار).
 - الحالة الثالثة: عند المستويات المنخفضة من الدخل يكون الاستهلاك أكبر من الدخل وتكون قيمة الادخار سالبة.
- إذا تأملنا في هذه الحالات الثلاث، فمن التفكير المنطقي والصائب عدم فرض ضريبة على الدخل في الحالة الثانية والثالثة، بينما يتم فرض ضريبة على الدخل في الحالة الأولى هذا من جهة.

¹ (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، صندوق النقد العربي بأبو ظبي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بالكويت)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، العدد 41، 2021، ص xiii.

² المرجع نفسه، ص 221.

³ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، مرجع سبق ذكره، ص 135-136.

⁴ أوكيل حميدة، محاضرات في الاقتصاد الكلي، مطبوعة بيداغوجية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العقيد أكلي محمد أولحاج، البويرة، 2016/2017، ص 76.

⁵ المرجع نفسه، ص 76.

⁶ المرجع نفسه، ص 78.

ومن جهة أخرى تفرض الضريبة على الدخل قبل توزيعها على الاستهلاك والادخار فهذا يعني لا يمكن معرفة هل سيحصل الشخص على ادخار موجب أم لا وكم قيمته، فالدخل يتأثر بالمسؤولية العائلية (الأسرة) كما يوضحه المثال في الجدول رقم (8).

الجدول رقم (8): توزيع دخول ثلاثة أشخاص على الاستهلاك والادخار

الأشخاص	الدخل الشهري "دج"	المسؤولية العائلية	متوسط الاستهلاك الشهري للفرد الواحد "دج"	الاستهلاك الشهري لكل الأفراد "دج"	الادخار الشهري "دج"
شخص "أ"	80000,00	5 أفراد	15000,00	75000,00	5000,00
شخص "ب"	65000,00	3 أفراد	15000,00	45000,00	20000,00
شخص "ج"	57000,00	4 أفراد	15000,00	60000,00	-3000,00

المصدر: مثال من إعداد الباحثان.

إذا فرضنا أن الضريبة تكون على الدخل فهذا يعني أن الضريبة المفروضة على دخل الشخص "أ" أكبر من الضريبة المفروضة على دخل الشخص "ب" و الشخص "ج".

ولكن إذا فرضنا الضريبة على الادخار فإن الضريبة المفروضة على ادخار الشخص "ب" أكبر من الضريبة المفروضة على ادخار الشخص "أ" ولا وجود للضريبة على ادخار الشخص "ج" وهذا هو جوهر العدالة الاجتماعية، لأنه من غير المعقول فرض ضريبة على دخل شخص استهلاكه أكبر من دخله (أي ادخاره سالب)، فهذا يجعله يلجأ إلى مدخراته السابقة أو الاقتراض من أجل إتمام استهلاكه.

كما يمكن الحساب بنفس الطريقة على مدى 12 شهر (مدة سنة) وهذا هو الأفضل، لأنه يمكن لبعض الأشخاص استعمال مدخراتهم الشهرية في أشهر أخرى خلال نفس السنة، وعليه يمكن فرض ضريبة على الادخار السنوي أحسن من الادخار الشهري.

هذا ما نقترحه من خلال دراستنا بدلا من الضريبة على الدخل، وهي أن يقوم الشخص الطبيعي بتقديم تصريح لدى مصالح الضرائب مرة واحدة في السنة يضم قيمة مدخراته السنوية من أجل دفع مستحقته من الضريبة.

فنحن نرى من خلال بحثنا هذا أن هذه الطريقة تؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وأقرب إلى الصواب، وتقضي على التهرب الضريبي، لأنها تتفق بنسبة كبيرة مع فريضة الزكاة التي تعتمد على الفوائض المالية التي دار عليها الحول.

● خاتمة:

العدل أساس الحياة في الدول الإسلامية وغير الإسلامية وهذا ما أكدّه أفلاطون من خلال مقولته الشهيرة (عدم المساعدة في تحقيق العدالة ومتطلباتها هو معصية)، فالعدل هو الأمر الوحيد الذي يجعل الدول تقوى أو تنهار، كما تعتبر المنظومة الضريبية أساس التصور الاجتماعي بين الدولة والمواطن، وفي هذا الصدد ومن خلال النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا والتحليل الإحصائي، فهي تؤكد على أنّ نظام الضريبة على الدخل الإجمالي مازال متأخرا في تحقيق العدالة الضريبية بالرغم من العديد من الإصلاحات، وهذا ما جعلنا نقوم باقتراح بديل من أجل الإصلاح الضريبي، لذا نوصي بإعادة النظر في صياغة الضرائب وتحديدتها من أجل تحقيق العدالة الضريبية وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية.